

اقتصاد



٥ مليارات ليرة للنظافة العامة وتوجه لإلغاء أسماء المحافظات من لوحات السيارات الحكومية: ٤٠ يوماً مهلة للجمعيات السكنية القائمة والمتوقفة لمعاودة نشاطها

مطلوب العدد الحقيقي لأعضاء اتحادات الصناعة والزراعة والسياحة والحرفيين

الوطن

ناقش مجلس الوزراء في جلسته الأسبوعية أمس العديد من القضايا الخدمية والاقتصادية، إذ تناول المجلس واقع الاتحاد العام للتعاون السكني ودور الجمعيات السكنية، وتم تكليف لجنة الخدمات برئاسة مجلس الوزراء إجراء تقييم شامل لدور الاتحاد خلال الفترة الماضية.

وبحسب بيان صحفي للمجلس (تلقت «الوطن» نسخة منه) طلب من وزارة الأشغال العامة منح مهلة ٤٠ يوماً للجمعيات السكنية القائمة والمتوقفة عن العمل لتسوية أوضاعها ومعاودة نشاطها.

من جانبه، أكد وزير الأشغال العامة والإسكان سهيل عبد اللطيف في تصريح للصحفيين أهمية معالجة الفئحة والقانونية لقطاع التعاون السكني بما يسهم في إعادة الإعمار بالشكل الأمثل، مشيراً إلى تقديم عدة مقترحات في المذكرة المحالة إلى لجنة الخدمات برئاسة مجلس الوزراء.

وفي اتجاه آخر، خصص المجلس مبلغ ٥ مليارات ليرة سورية لدعم أسطول وزارة الإدارة المحلية بالآليات والضاغطات اللازمة لتسكين واقع النظافة في الوحدات الإدارية والمدن والبلدات، بحيث يتم توزيع هذه الآليات وفقاً لاحتياج كل محافظة، ما يشكل عملاً إضافياً إلى جانب خطة الوزارة لتصنيع الحاويات، الأمر الذي ينعكس إيجاباً على واقع النظافة العامة.

وزير الإدارة المحلية والبيئة حسين مخلوف بين أن الموافقة على تخصيص ٥ مليارات ليرة لترميم أسطول



الوزارة من الآليات الخدمية وسيارات النظافة تأتي بالتوازي مع تصنيع حاويات القمامة لتحسين واقع الخدمات، مشيراً إلى استيراد ما يزيد عن ٥٠٠ آلية خدمية من مختلف الأنواع خلال السنتين الماضيتين لدعم الوحدات الإدارية في المحافظات.

هذا الموسم، وتم التأكيد على تقديم التسهيلات والمحفزات اللازمة لذلك بما يدعم القطاع الزراعي ويساعد الفلاحين على تصريف محاصيلهم.

وفيما يخص النقل، اطلع المجلس على خطة الوزارة لاستبدال لوحات السيارات والنماذج، والخيارات التي توصلت إليها اللجنة المعنية بخصوص تصنيع هذه اللوحات تمهيداً لاستبدالها، وتم التأكيد على تأمين مستزمات صناعة هذه اللوحات من المواد المتوفرة

محلياً وبجهود وخبرات وطنية، وقد أوضح وزير النقل على حمود أن الوزارة تعمل على مشروع لاستبدال لوحات السيارات وفقاً لأفضل المعايير والمواصفات العالمية وإلغاء أسماء المحافظات من اللوحات، وإضافة رقم جديد في اللوحة لتصبح ٧ أرقام، مشيراً إلى أن مدة تنفيذ المشروع تستغرق سنتين وتشمل جميع اللوحات في سورية.

سياحياً، كلف المجلس وزارة السياحة بالتنسيق مع جميع الجهات للتوسع في مشروعات السياحة الشعبية بحيث

تتمثل أماكن إضافية تقدم خدماتها للمواطنين بأسعار رمزية في مختلف المحافظات، مؤكداً أهمية الاستمرار بخطة إحياء قطاع السياحة وفق رؤية متطورة في ظل الاستقرار الذي تشهده مختلف المناطق.

أما على الصعيد الثقافي، فقد اعتمد مجلس الوزراء خطة وزارة الثقافة لتطوير عمل المراكز الثقافية من خلال تصنيفها وإعادة توزيع الموارد البشرية والتوسع بالبرامج الثقافية والأنشطة لتصل إلى كافة المناطق والنواحي، وتنظيم الفعاليات في مديريات الثقافة بشكل دوري، وتنفيذ برامج موجهة للأطفال ومختلف الشرائح المجتمعية، والاستثمار الأمثل للبنية التحتية الثقافية بالتعاون مع وزارتي الإدارة المحلية والإعلام.

بدوره، بين وزير الثقافة محمد الأحمد أن مجلس الوزراء ناقش تصويب البرامج الوظيفية للمراكز الثقافية وسبل تحقيق نقلة في تطوير العمل الثقافي مشيراً إلى التوصل لجموعه من الإجراءات مع وزارة الإدارة المحلية والبيئة كقيلة بتعزيز دور المراكز الثقافية.

في سياق العمل الحكومي، كلف رئيس مجلس الوزراء عماد خميس الجهات المعنية من الوزارات برمسة اتحادات غرف الصناعة والزراعة والسياحة والحرفيين، لتزويد المجلس بالعدد الحقيقي الفاعل لأعضاء الاتحادات حالياً على رأس عملهم، وذلك حسبما شرته الصفحة الرسمية للمجلس عبر «فيسبوك»، كما كلف بتابعة عمل هذه الاتحادات فيما يتعلق بموضوع إحلال المستوردات ومساهمتها في توفير المواد التي تم وضعها في قوائم وسيتم استيرادها وفقاً لأولويات استهلاكها في المجتمع السوري والتي بلغ عددها حتى الآن (٤٥) مادة.

«الوطن» تنشر مواصفات اللوحات الجديدة للسيارات في سورية

حمود لـ«الوطن»: تصاميم بعلامات جمالية عالية الأمان

الرقم التسلسلي

وبين حمود بأنه يجب على كل لوحة أن تحمل رقماً تسلسلياً مؤلفاً من ٨ أرقام، وتتبع اللوحة مجموعة من الألوان فلون الخلفية وهو لون الغلاف العاكس.

على حين يكون لون الأرقام والإطار الناقر عبارة عن ألوان حرارية أساسية من النوع البولوغرام.

وأضاف الوزير حمود: بحيث تتضمن إظهاراً مائلاً لعبارة (الجمهورية العربية السورية) باللغة العربية وعبارة (Syrian arab republic) باللغة الإنكليزية بتتابع شاقولي متوازن ومضبوط بزاوية ٤٥ درجة وعلى أن تكون بلون فاتح من نفس درجات الألوان الأساسية، أما لون كلمة: (سورية، C. D. OR. I) فهي باللون الأسود.

وأشار حمود إلى أنه يجب تثبيت اللوحة على المركبة بحيث لا يمكن نزعها دون أن يتسبب ذلك في إتلاف أو تشوه في جسم اللوحة، وبحيث لا تعيق القراءة من قبل كاميرات المراقبة المرورية. وختم بأن المشروع سيتم تنفيذه خلال سنتين.

من تحويل مختلف أنواع المستندات مثل المستندات الورقية المسوحة والملفات أو الصور المنقطة بواسطة الكاميرا الرقمية إلى بيانات قابلة للتعديل وقابلة للبحث، وهو النظام المستخدم في أنظمة المراقبة المرورية بالرادار على الطرقات.

العلامات المميزة

وكشف حمود عن تزويد اللوحات بعلامات مميزة غير قابلة للمحى أو الإزالة بالمواد الكيميائية أو الوسائل الفيزيائية، وتكون غير قابلة للتقليد أو التكرار بأية وسيلة تصوير أو نسخ أو طبع بحيث لا تظهر العلامات أثناء النسخ، بحيث تكون مدمجة ومتماثلة مع اللوحة دون تشوه أو تشقق للوحة أو العلامة، منوهاً بأن العلامات ستكون معتمدة من قبل الجهات المختصة السورية، وهي نقوش مميزة على الأجزاء النافرة الملونة من اللوحة مطبقة على فويل التلون ومن ضمنه حصراً وهي عبارة عن جملتين (الجمهورية العربية السورية) (REPUBLIC SYRIAN ARAB) على التوازي بميلان ٤٥ درجة عن الخط الأفقي.



بأربعة ألوان ناعمة ونابضة، وتحمل أرقاماً نافرة بخط غير قابل للتزوير أو التقليد بحيث لا يمكن تحويل رقم إلى آخر وتكون قابلة للتعرف عليها بنظام التعرف الضوئي على الحروف، وهي التكنولوجية التي تمكن



النموذج الجديد للوحة

الجوية وغيرها.

ووصف حمود اللوحات الجديدة بأنها مصنوعة من صفائح مادة الألبنوم، ومغلقة بالغلاف العاكس الذي يمكن أن يتحمل التلون الحراري والأكس بحيث يكون النفور للأرقام وإطار اللوحة متساوياً، موضحاً بأن الغلاف العاكس يكون مطبقاً على اللوحة كجزء لا يتجزأ منها وغير قابل للزنج أو الإزالة بأي وسيلة كيميائية أو فيزيائية، وتكون هذه اللوحات مزودة بالعلامات المميزة المطلوبة، وبما يتوافق مع المعايير العالمية المعتمدة.

وأردف قائلاً: يتم تلوين الإطار والأرقام اللاتينية بفيلم حراري ثابت ذوي ديمومة عالية دون تشوه للألوان خلال المعر الافتراضي للوحة، وتكون اللوحة متماسكة ومتكاملة قطعة واحدة بكل النقوش والكتابات والرسوم التي عليها وتحت أي ظروف أو عوامل جوية على أن تكون خالية من أي قطع أو شق أو تشوه في اللوحة، منوهاً بأن العمر الافتراضي للوحة يقدر بـ٧ سنوات على الأقل، مضيفاً: ستحمل اللوحات كلمة (سورية) بالعربية و(SYR) أو (OR. I) و(C. D) بالإنكليزية، وإشارة معق باللون الأزرق، والعلم السوري

محمد راكان مصطفى

بين وزير النقل على حمود لـ«الوطن» أن أهم أسباب تغيير نظام اللوحات المعمول به حالياً يعود بالدرجة الأولى لعدم كفايته لتغطية الطلب المتزايد على اللوحات، مشيراً إلى بدء ظهور حالات تطابق في الأرقام بين المحافظات المختلفة، مضيفاً: كان لا بد من تعديل النظام الحالي واقتراح نظام بديل لترقيم اللوحات وما يرتبط بها من مواصفات وإجراءات فنية.

وأشار حمود إلى وجود تكرار لنفس الرقم في أكثر من محافظة أو ضمن المحافظة لفتين مختلفتين (مثلاً خاصة حكومية... الخ)، مما يسبب إشكالات في موضوع المخالفات التي يتم تنظيمها من قبل عناصر المرور، ولو كسبب زيادة الإضافية في أعداد المركبات، إلى جانب صعوبة التعرف على المركبة نتيجة ازدحام اللوحة بالمعلومات والأرقام (الرقم بالعربي والإنكليزي، اسم الدولة بالعربي والإنكليزي، اسم المحافظة والصعوبة تمييز اللوحة أياً، ناهيك عن فقدان عدد كبير من اللوحات لأسباب مختلفة، مع سوء صنع واهتراء اللوحات القديمة نتيجة العوامل

سعر الصرف ينخفض دون ٥٨٠ ليرة واليرة تتحسن ٣,٥٪ في أسبوع

الوطن

وبقراءة عامة لحركة سعر الصرف خلال أسبوع، لوحظ استمرار الانخفاض التدريجي الهائل بموجب ليرة إلى ليرتين بشكل يومي، وهو ما يعكس حالة من الحذر، حيال بدء عمليات جني الأرباح عبر البيع، وهذا ما يحد من عمليات المضاربة، التي تنشط بين يوم وآخر في السوق، فتزيد الضغط على العوامل الأساسية التي تسهم في زيادة سعر الصرف من خلل اقتصادي وتقدي هيكلية، وتأثيرات سلبية للإجراءات القسرية أحادية الجانب المفروضة من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي بحق الشعب السوري، وانخفاض أداء السياسات النقدية والمصرفية والتجارية على المستوى الآتي، وغيرها من العوامل.

ولا يزال الفرق كبيراً في أسعار الصرف بين الأسعار الرسمية الواردة في نشرات مصرف سورية المركزي، وبين ما هو متداول في السوق الموازية «السوداء»، رغم تقلصه من ١٧٠ ليرة بنحو ٤٠ بالمائة لمصلحة السوق السوداء، إلى ٣٢ بالمائة، وهذا ما يشكل أحد العوامل الرئيسية لانخفاض موارد القطع بالنسبة للمصرف المركزي، نظراً لتحرك أغلبية الحوالات الخارجية خلال الأيام القادمة مع استمرار انخفاض سعر الصرف ما يسهم بانخفاضه لسنوات قد تكسر حاجز ٥٠٠ ليرة للدولار.

علي محمود سليمان

يعتبر مؤشراً دقيقاً للعمل الرقابي، ولكن التركيز على أن تكون المخالفة ذات جدوى، فما الغاية من تنظيم ضبط محل عدم إعلان الأسعار إن لم تكن هناك قدرة على إخضاعه للتقيد بالأسعار وتلافى المخالفة، ولذلك يجب ألا يخرج المراقب التمويني من المحل قبل إلزامه بالتقيد بالأسعار، وفي حال تكرار المخالفة يتم تشديد العقوبة وصولاً للإغلاق، إذ إن تنظيم الضبط التمويني ليس هو الغاية بحد ذاته، ولكن الغاية تلافى المخالفة وإخضاع الأسواق للرقابة الفعلية الحقيقية، منوهاً بأن العمل يجري على تطوير هذه الآليات التي ستعلن عنها الوزارة عندما تصبح جاهزة.

وحول زيادة عدد المراقبين أشار الخيطي إلى وجود مساح لزيادة عدد العاملين في حقل الرقابة، وتمت المطالبة بفتح اعتمادات لما لا يقل عن ٥٠٠ وظيفة جديدة في هذا المجال حتى تكون الأمور متوازنة، أي الوصول لنحو ١٥٠٠ مراقب تمويني ولكن هذا الأمر بالملاكات العددية والمسافات والتعيينات وإحداث الوظائف من الحكومة وليس بقرار من مديرية حماية المستهلك، ويجري العمل عليه. أما حالياً فإن الوزارة تعمل بالمتاح من الموظفين وإحداث أعداد جديدة من المراقبين من خلال دورات تتم كل ستة أشهر لتدريب مراقبين جدد، بالإضافة إلى إخضاع كل من يتم فرزهم حديثاً من مهندسين وموظفين إداريين لدورة

رقابة تموينية لإكسابهم الخبرة المطلوبة في حال كان هناك حاجة للاستعانة بهم، لافتاً إلى أن الأسواق تحتاج إلى عدد كبير من المراقبين لو تم العمل بعمليات المراقب الموجود بشكل دائم في الأسواق، ولكن هذه الطريقة في العمل لم تعد تجدي نفعاً، ولها العديد من السلبيات، ولذلك تعمل على تغيير خطة العمل الرقابي التمويني، من خلال تقسيم المراقبين إلى دوريات وفق ورديات عمل غير معلنة وتقسيم الأسواق إلى قطاعات للعمل على مدار ٢٤ ساعة عن طريق المناوبات وذلك لتغطية كافة الأسواق والحد من تأثير النقص العددي.

وبين أن الرقابة التموينية مستمرة باستخدام تطبيق عين المواطن الذي أحدثته الوزارة منذ نحو العامين وتلقى الشكاوى عليه، وكل شكوى تتم متابعتها من الوزارة ومن قبل الشخص المشتكى نفسه حيث يصله الرد الفوري على شكواه. وكانت وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك قد افتتحت يوم أمس دورة تدريبية تخصصية في الرقابة التموينية على الأسواق وذلك في مبنى الوزارة لتأهيل وتدريب مجموعة من العاملين في مديريات التجارة الداخلية وحماية المستهلك بدمشق ودرعا وحمص وإطالهم على ضوابط العمل في الرقابة التموينية على الأسواق وأخيراً وأحدث القرارات الصادرة والقانون ١٤ لعام ٢٠١٥.



الخطيب لـ«الوطن»: الأسواق بحاجة إلى ١٥٠٠ مراقب تمويني والعاملون فعلياً ٦٢٥

«التموين» تخطط لتطوير عمل الرقابة كماً ونوعاً